إعداد
هيئة التحرير
بمركز سلف للبحوث والدراسات

عرض وتعريف بكتاب

آياتُ العقيدة المتوهَّم إشكالها

د. زياد بن حمد العامر
أستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة المجمعة

عنوان الكتاب: آيات العقيدة المتوهَّم إشكالها.

المؤلف: الدكتور زياد بن حمد العامر، أستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة المجمعة.

الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض.

تاريخ الطبع: الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٥هـ.

عدد الصفحات: ٥٩٥ صفحة.

أصل الكتاب: رسالة دكتوراه في قسم العقيدة، بكلية أصول الدين، بجامعة ام القرى.

خطة الكتاب: يتكوَّن الكتاب من: مقدمة، وتمهيد، وعشرة فصول، وخاتمة، وفهارس علمية. وتفصيل ذلك كالتالي:

المقدمة:

وتشتمل على: أهمية الموضوع وأسباب اختيار، وهدف البحث، والدراسات السابقة، خطة البحث، ومنهج البحث.

التمهيد: وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالمشكل.

المبحث الثاني: التعريف بأهم المؤلفات في مشكل القرآن.

المبحث الثالث: ظواهر الكتاب والسنة كلها حق.

المبحث الرابع: العمل بالمحكم والإيمان بالمتشابه.

المبحث الخامس: مكانة القرآن عند أهل السنة والجماعة.

الفصل الأول: الآيات المتوهَّم إشكالها في الأسماء والصفات، وفيه أربعة عشر مبحثًا[1]:

---

(١) وتحت كل مبحثٍ من هذه المباحث ومن مباحث الفصول الآتية ثلاثة مطالب: المطلب الأول: بيان وجه الإشكال في الآية، المطلب الثاني: أقوال أهل العلم في هذا الإشكال، المطلب الثالث: الترجيح.

المبحث الأول: {وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُواْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُون} [البقرة: ٣٠].

المبحث الثاني: {وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي} [الحجر: ٢٩].

المبحث الثالث: {ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء} [فصلت: ١١].

المبحث الرابع: {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيد} [ق: ١٦].

المبحث الخامس: {يَأْتِيَهُمُ اللّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ} [البقرة: ٢١٠].

المبحث السادس: {فَثَمَّ وَجْهُ اللّهِ} [البقرة: ١١٥].

المبحث السابع: {علَى مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ} [الزمر: ٥٦].

المبحث الثامن: {يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ} [القلم: ٤٢].

المبحث التاسع: {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ} [القصص: ٨٨].

المبحث العاشر: {وَسِعَ كُرْسِيُّهُ} [البقرة: ٢٥٥].

المبحث الحادي عشر: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشورى: ١١].

المبحث الثاني عشر: {وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاء قَدِير} [الشورى: ٢٩].

المبحث الثالث عشر: {سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى} [الأعلى: ١].

المبحث الرابع عشر: {وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاء حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاء إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيم} [الشورى: ٥١].

الفصل الثاني: الآيات المتوهَّم إشكالها في الألوهية، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: {لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا} [الكهف: ٢١].

المبحث الثاني: {يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاء مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ} [سبأ: ١٣].

المبحث الثالث: {وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا} [النساء: ١].

المبحث الرابع: {وَقَالَ هَذَا يَوْمٌ عَصِيب} [هود: ٧٧].

الفصل الثالث: الآيات المتوهَّم إشكالها في الملائكة، وفيه مبحث واحد:

المبحث الأول: {ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى} [النجم: ٨].

الفصل الرابع: الآيات المتوهَّم إشكالها في الكتب، وفي مبحثان:

المبحث الأول: {قُلْ فَأْتُواْ بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا} [آل عمران: ٩٣].

المبحث الثاني: {مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مَّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ} [الأنبياء: ٢].

الفصل الخامس: الآيات المتوهَّم إشكالها في الرسل، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: {وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي} [البقرة: ٢٦٠].

المبحث الثاني: {فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحاً جَعَلاَ لَهُ شُرَكَاء فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللّهُ عَمَّا يُشْرِكُون} [الأعراف: ١٩٠].

المبحث الثالث: {حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّواْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ جَاءهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَاء وَلاَ يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِين} [يوسف: ١١٠].

المبحث الرابع: {لَقَد تَّابَ الله عَلَى النَّبِيِّ} [التوبة: ١١٧].

المبحث الخامس: {لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً} [الفتح: ٩].

المبحث السادس: {وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ} [الأحزاب: ٣٧].

الفصل السادس: الآيات المتوهَّم إشكالها في القدر، وفيه مبحث واحد:

المبحث الأول: {وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ} [الأعراف: ١٧٢].

الفصل السابع: الآيات المتوهَّم إشكالها في اليوم الآخر، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: {خَالِدِينَ فِيهَا إِلاَّ مَا شَاء اللّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيم} [الأنعام: ١٢٨].

المبحث الثاني: {أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلاً} [الفرقان: ٢٤].

المبحث الثالث: {فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِين} [المدثر: ٤٨].

الفصل الثامن: الآيات المتوهَّم إشكالها في الإيمان، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: {أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا} [المائدة: ١١٣].

المبحث الثاني: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ آمِنُواْ} [النساء: ١٣٦].

المبحث الثالث: {وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ} [المائدة: ٦٠].

المبحث الرابع: {وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللهِ إِلاَّ وَهُم مُّشْرِكُون} [يوسف: ١٠٦].

الفصل التاسع: الآيات المتوهَّم إشكالها في الولاء والبراء، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: {إِنَّكَ لاَ تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ} [القصص: ٥٦].

المبحث الثاني: {لاَّ يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاء مِن دُوْنِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ فِي شَيْءٍ إِلاَّ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَاةً} [آل عمران: ٢٨].

المبحث الثالث: {لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُواْ الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُواْ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ قَالُوَاْ إِنَّا نَصَارَى} [المائدة: ٨٢].

المبحث الرابع: {وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا} [الأعراف: ٧٣].

الفصل العاشر: الآيات المتوهَّم إشكالها في الأسماء والأحكام، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: {وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ} [يوسف: ١٠٠].

المبحث الثاني: {فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ} [الأنبياء: ٨٧].

المبحث الثالث: {هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ} [المائدة: ١١٢].

المبحث الرابع: {يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ} [البقرة: ١٠٢].

المبحث الخامس: {فَحَقَّ وَعِيد} [ق: ١٤].

المبحث السادس: {قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا} [الحجرات: ١٤].

الخاتمة:

وذكر فيها أهم النتائج التي توصَّل إليها من خلال البحث، وهذه النتائج موزَّعة على الفصول والمباحث والمطالب، بحيث يذكر كلَّ آية، وأوجه الإشكال فيها، ثم يبيِّن رجحان أحد أوجه التفسير فيها على الوجوه الأخرى، والمستند في هذا الترجيح، والذي هو اللغة والآثار والقواعد الشرعية المعتبرة[1].

ميزات الكتاب:

امتاز هذا الكتاب بمنهجيةٍ فريدة ذكرها المؤلِّف والتزم بها، وهي:

أولًا: منهج الاستقراء: وذلك بتتبع الآيات التي يُتَوهَّم إشكالها، ثم ترتيبها وتقسيمها على خطَّة البحث.

ثانيًا: المنهج التحليلي: وذلك بتحليل معاني النصوص ببيان وجه الإشكال، ثم إتباع ذلك بأقوال أهل العلم وتوجيهاتهم في دفع الإشكال والإيهام، مع الالتزام بأن تكون التوجيهات والتفسيرات ضمنَ منهج أهل السنة والجماعة وقواعدهم في الاستدلال[2].

القواعد التي قرَّر المؤلف:

بما أن موضوع الكتاب يتناول المشكل في القرآن، فإن الحاجة إلى تقرير القواعد المتَّبعة في التعامل مع النصوص الشرعية تعدّ قضيةً أساسيةً؛ ولذا جعل المؤلِّف ثلاثةَ مباحث من التمهيد للكتاب مخصَّصة لتقرير قواعد مهمَّة في التعامل مع الوحي، ومن هذه القواعد:

القاعدة الأولى: ظواهر الكتاب والسنة كلّها حقّ:

وهذا عنوان المبحث الثالث من التمهيد، وقد قرَّر فيه معنى الظاهر بأنه: "ما يسبق ويتبادر إلى ذهن وفهم السامع صحيح الفهم من معاني ألفاظ الكتاب والسنة"[3].

وبعد تحديده لمعنى الظاهر بيَّن ما يجب تجاه النصوص:

---

(١) آيات العقيدة المتوهم إشكالها (ص: ٥٤٨) وما بعدها.

(٢) المرجع نفسه (ص: ٢١).

(٣) المرجع نفسه (ص: ٣٦).

أولا: وجوب فهمِها على الظاهر المتبادر، وعدم صرفها عنها إلا بدليل، وذكَر بنصوصَ العلماء الدالة على ذلك[١].

ثانيا: خطر ترك الظاهر وما يؤدّي إليه من الانحرافات العقدية، ومظاهر ذلك عند بعض الفرق الإسلامية، ومثَّل لذلك ببعض ما قرَّر الرازي في كتابه "أساس التقديس" من وجوب صرف ألفاظ نصوص الكتاب والسنة عن ظاهرها، وبيَّن ردَّ العلماء عليه[٢].

القاعدة الثانية: العمل بالمحكم والإيمان بالمتشابه:

خصَّص المبحثَ الرابع من التمهيد لهذه القاعدة، وبين فيه معنى المحكم والمتشابه، وعلاقة المتشابه بالمشكل، والتي من بينها أن كلا منهما يعبّر به عن الآخر في عرف أهل اللغة والاصطلاح[٣]. ثم استدل لأهمية اتباع المحكم بالكتاب والسنة وعمل السلف، وبيَّن أن المشكل قد يكون من جهة مخالفة الآية لآية أخرى، وبيَّن أن العمل بالمحكم يكون بالتمسّك به وبالرد إليه عند التشابه، وأتى بنقولات عن ابن عباس وعائشة وابن مسعود والحسن البصري تؤكِّد ما ذهب إليه[٤].

القاعدة الثالثة: مكانة القرآن عند أهل السنة والجماعة:

وهذا عنوان المبحث الخامس من التمهيد، وهذه قاعدة مهمَّة منهجية، فحين يقرِّر أهل السنة تقديم القرآن على سائر الأدلة وإرجاعها إليه عند التعارض فلا شكَّ أن هذا منهج ليس متاحًا لكل أحد، ومن خلاله أكَّد المؤلف على أن أهل السنة يعتقدون أن القرآنَ كلام الله، منه بدأ وإليه يعود، كما أنهم يجعلونه أصلًا لكلّ العلوم، وبنوا على هذا عدم تقديم العقل عليه مطلقًا، كما أنهم مجمِعون على أنَّ النقل الصحيح لا يتعارض مع العقل الصريح[٥].

لمحة عن الكتاب وطريقة المؤلف في تناول الآيات:

---

(١) المرجع نفسه (ص: ٣٦).
(٢) المرجع نفسه (ص: ٣٩-٤٠).
(٣) المرجع نفسه (ص: ٤٣).
(٤) المرجع نفسه (ص: ٤٣).
(٥) المرجع نفسه (ص: ٥١).

التزم المؤلف بمنهجية علمية واحدة في جميع الموضوعات التي تناولها والآيات التي علَّق عليها؛ فخصَّص لكل آيةٍ مبحثًا، وبيَّن فيه وجه الإشكال الوارد على الآية، هل هو لغوي أو عقلي أو كونها معارضة لغيرها، واستقرأ أقوال أهل العلم فيها من السلف والمفسرين والمحدثين، ثم عقَّب ذلك بالوجه الراجح من بين جميع الأقوال التي يذكر؛ معتمدًا في الترجيح على قواعد اللغة والشرع وموافقة منهج السلف، منقِّحًا للآثار مبيِّنًا لصحيحها من سقيمها(١).

ونظرًا لأن منهجيته موحَّدة في جميع الكتاب؛ فإننا نكتفي بالتمثيل بأحد مباحث الفصل الأول الذي تحدَّث فيه عن الآيات المتوهَّم إشكالها في الصفات(٢)، فقد تناول في المبحث الأول منه معنى قوله تعالى: {إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً} [البقرة: ٣٠]، وبين فيه أن الإشكال وارد على الكلمة من جهة اللغة؛ لترتّبه على معناها، وهل يلزم غياب المستخلِف وقت وجود الخليفة(٣)، ثم ذكر خلاف أهل العلم في ذلك على قولين:

قول من يقول بعدم الصحة إلا عند غياب المستخلِف، ونسبه لابن تيمية وابن القيم.

وقول من يقول بأنه يصحّ عند غياب المستخلف وعند وجوده، ونسبه للزجاج والراغب الأصفهاني(٤).

ثم عقَّب ذلك بأقوال أهل العلم في الجواب على هذا الإشكال، وهو إطلاق أن لله خليفةً، وحصرها في أربعة أقوال:

القول الأول: التحريم، ونسبه للنووي وابن تيمية وجماعة(٥).

القول الثاني: جواز إطلاق هذا اللفظ، ونسبه للقرطبي والسمعاني(٦).

---

(١) المرجع نفسه (ص: ٦١).
(٢) المرجع نفسه (ص: ٦٠).
(٣) المرجع نفسه (ص: ٥٦).
(٤) المرجع نفسه (ص: ٥٦).
(٥) المرجع نفسه (ص: ٥٧).
(٦) المرجع نفسه (ص: ٦٢).

القول الثالث: التفصيل في المسألة؛ فإن كان المراد بالإضافة إلى الله أنه خليفة عنه، فهذا ممنوع، وإن كان المراد أن الله استخلَفه عن غيره، فهذا جائز، ونسب هذا القول لابن القيم[١].

القول الرابع: تخصيص لفظ الخليفة بآدم، ونسبه للبغوي[٢].

ثم بين أدلَّة كلِّ فريق، ورجَّح بينها، ومال إلى القول بجواز إطلاق الخليفة؛ مستندًا في ذلك إلى ظاهر الآية، وإلى أن إطلاق الخليفة وارد في نصوص أخرى[٣]، كما تتبَّع آثار الصحابة في إطلاق لفظ خليفة الله على بعض الناس، من نحو قول علي رضي الله عنه: "أولئك خلفاء الله"[٤].

وقد تتبَّع المنهجيَّة نفسها في سائر الآيات المتوهَّم إشكالها في مختلف موضوعات العقيدة، والموزَّعة على عشرة فصول، لكن المؤلف أحيانًا لا يرجِّح، وإنما يميل إلى التوفيق، وهو مسلك علميّ متبع[٥].

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) المرجع نفسه (ص: ٦٢).

(٢) المرجع نفسه (ص: ٦٣).

(٣) المرجع نفسه (ص: ٦٤).

(٤) المرجع نفسه (ص: ٦٤).

(٥) المرجع نفسه (ص: ٥٤٦).